

### مصر وتونس : نهاية «ثورة»

■ **عمر نعيم الياس\***

«الثورة لم تعد موجودة»، بهذه الكلمات عنونت صحيفة «لوفينغارو» الفرنسية أحد تقاريرها حول ما جرى يوم السبت الماضي في إحدى قاعات «محكمة القرن» بحق الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء وسبعة من كبار المسؤولين المصريين بينهم حبيب العادلي وزير الداخلية السابق.

من مصر إلى تونس، تأخذ الأمور منحىً معاكساً لمفاهيم «الثورة» وحيثياتها وتداعياتها ونتائجها. نحن اليوم أمام طَيّ صفحة مرحلة عنوانها أبرزنّ «الربيع العربي»، إذ لا وجود لثورة بالمعنى الحقيقي، بل عنوان أو اسمٌ درامي ذو دلالات رومانسية تداعب أحلام من كان يظن أنّ ثورة ما ستقوده إلى تغيير النظام لا إلى تدمير النظام كما جرى ويجري في الدول التي شملها الربيع الأمريكي.

في صيف عام 2011 مثل الرئيس المصري ونجلاه وكبار مساعديه أمام المحكمة، حاولت محطات التلفزة التقاط صورة مبارك وهو طريح الفراش يليس نظارته الشمسية، صورة أريد لها ترسيخ «الثورة» ورسم صورة مشرقة لما هو أت، كما أريد لها الدفع بالتغيير بالعدوى إلى أقصى الحدود الممكنة. لكن رياح التغيير جرت عكس الاتجاه، ومع وصول الإخوان إلى حكم مصر، بقي ملف الغاز المصري للكيان الصهيوني على حاله، وبقيت السفارة «الإسرائيلية» مكانها، وحاطب الرئيس الإخواني نظيره «الإسرائيلي» שמعون بيزيز بصديقي العزيز»، أما الاتفاق إلى قطاع غزة فقد شهدت أكبر عملية هدم بمباركة من حماس التي انضوت، بالتزامن مع وصول محمد مرسي إلى سدّة الرئاسة في مصر، تحت لواء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، والذي احتل مكان أولوية القضية وقدسية الأرض، وأصبح الحفاظ من الماضي. ما تعيّر هو اتجاه «الثورة» من ثورة لإنتاج نظام يحاكي تطلعات الشعب، إلى ثورة دمّرت الدولة المصرية، فلا فرص عمل، والفضوى انتشرت مع عجز قوات الأمن عن التدخل لغرض النظام، هنا تحولنا من ثورة ضدّ السلطة القائمة، «Contre pouvoir»، إلى ثورة ضدّ النظام بما يمثله من هيكليّة قائمة ومكاملة مع مفهوم دولة القانون التي تنظم الحقوق والواجبات «Anti pouvoir»، وهو أمر احتجاج المصريون والتونسيون إلى أربع سنوات لإدراك حقيقته، ففي تونس احتل الباجي قائد السبسي المركز الاول في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التونسية في مواجهة المنصف المرزوقي المدعوم من حركة «النهضة» التي خسرت بدورها الانتخابات التشريعية التي جرت قبل حوالي شهر، وفي مصر حكمت المحكمة ببراءة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك وزير داخلية حبيب العادلي من تهم تتعلّق بقتل المتظاهرين في احتجاجات عام 2011، كما برّأت المحكمة مبارك ونجليه من تهم أخرى تتعلّق بالفساد، فيما لا يزال الرئيس المصري الأسبق يواجه حكما بالسجن ثلاث سنوات في قضية فساد أخرى.

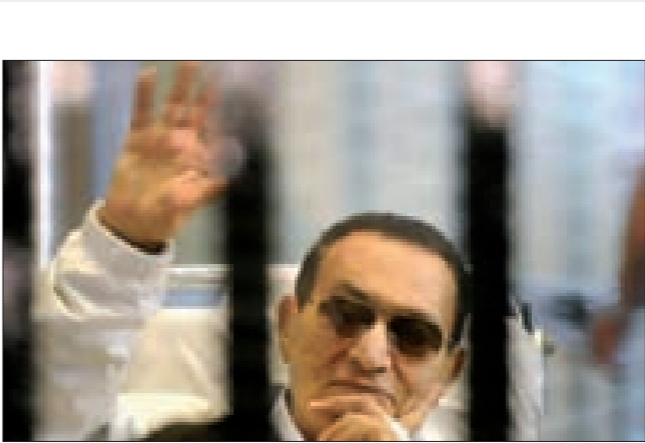
ولحظة النطق بالحكم التقطت الكاميرا صورة لمبارك يتبسّم ابسامة غامضة، فيما قَبِلَ نجلاه جيبته قبل أن يصرّح مبارك لإحدى محطات التلفزة تعليقاً على الحكم قائلاً: «أنا لا أصدر أوامر بقتل المتظاهرين»، صوت وصورة أريدَ لهما أن يدخلوا صورة رئيس عربي سابق يبلغ من العمر 86 سنة سرخ قاعة المحكمة للمرة الأولى عام 2011 مستلقياً على سرير، عاجزاً عن الحركة.

وتعليقاً على الحكم قالت «لوفينغارو»: «يوم السبت كانت الضربة الأخيرة للمقصلة بحق الثورة، إذ حكمت محكمة مصرية ببراءة الرئيس السابق من تهم التطور بقتل متظاهرين، كما مُسّحت تهم الفساد». لقد طوى المصريون والتونسيون صفحة الحكم لسابق من مبارك إلى ابن علي، لكن المؤكّد أن صفحة الثورة طويت هي الأخرى، فيما يستمر البحث عن مخرج من حالة الفوضى، في الوقت الذي لا يزال فيه الأوروبيون والأميريكون مصرّين على التشكيك في شكل الحكم الجديد في مصر وتونس.

\*كاتب سوري

## مبارك بريئاً...والصحافة الغربية تنعى «الربيع العربي»

نسيت الصحافة الغربية «داعش»، أو ربما وضعته وتهديداته اليومية في أسفل سلم الأولويات. كما أهملت إلى بعد حين تراجع أو بامأما على الساحتين الأميركية الداخلية والعالمية الخارجية. كما أنّها وضعت جانباّ الصوحة الأوروبية إزاء فلسطين بعد عقود على الوعد المشؤوم، أما القضية الأساس التي تناولتها مختلف الصحف الأميركية والأوروبية، فتتمثل في براءة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك وزير الداخلية



«الموندو»: **مبارك يحصل على البراءة بعد 1388 يوما من سقوطه**

اهتمت الصحف الإسبانية بخبر براءة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ومعاونه أحمد زمزي وعدلي فايد وحسن عبد الرحمن وإسماعيل الشاعر بالبراءة في قضية قتل المتظاهرين إبان ما عُرف بـ«ثورة 25 يناير». فعدت المحكمة هو المحكمة هو الحلقة الأحدث في ملحمة قانونيّة طويلة ومعقدة من المرحح أن تستمر مع إعلان النائب العام أمس عن عزمه الطعن على الحكم.. كما رأت أن الحكم جزءٌ مما ستباسته بالتفاعل المعقد بين القضاء والحكومة.

مبارك ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ومعاونه أحمد زمزي وعدلي فايد وحسن عبد الرحمن وإسماعيل الشاعر بالبراءة في قضية المتظاهرين، وقالت صحيفة «الموندو» إنه بعد 1388 يوما من سقوط مبارك، ما هو يحصل على البراءة.

مشرية إلى أن الحكم بالبراءة كان متوقعا. أما صحيفة «إيه بي سي» الإسبانية فقد حدّرت من الغضب الذي سينتاب ثوار «25 يناير»، وآخرين مع المصريين بسبب حق الشهداء الذين استشهدوا في «ثورة يناير»، كما أنها فرصه للإخوان المسلمين لأن يظهروا مجددا ليطُهرُوا مساوئِ ما يحدث وانتقاد القضاء والحكم في مصر، والقيام بمحاولات جديدة لزعزعة الاستقرار.

### «غارديان»: حكم براءة مبارك رصاصة موحّمة إلى أهالي ضحايا الثورة

رصدت «غارديان» ردود الفعل التي تركها حكم البراءة على الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك وأعوانه، بين الجماهير التي اصطفت خارج مقر المحكمة التي عقدت السبت، وحاورت «غارديان» مجموعة من أهالي الضحايا الذين قُتلوا إبان ثورة «25 يناير»، وقال والد أحمد خليفة إنه يعتبر أن نجله قتل اليوم، واصفاً حكم البراءة بالرصاصه الموحدة إلى أهالي ضحايا الثورة، منهما مؤسسات الدولة بإطالة أمد القضية حتى تسقط التهم عن الرئيس الأسبق وعوانه، وأضاف أحد المتظاهرين ضد حكم البراءة لـ«غارديان»، أن قرار المحكمة مثل صدمة لكثير من أهالي الضحايا، فهو رأى مواء الضحايا منذ أربع سنوات، وحصل جثث بعضهم أثناء الاشتباكات مع قوات الأمن، لافتا إلى أنه على رغم ذلك، فإنه كان يتوقع هذا الحكم، نظرا إلى أن الدولة تشهد عودة رموز من عهد الرئيس الأسبق. وقالت «غارديان» إن منطقة وسط البلد في القاهرة شهدت تجمهراً لمتظاهرين غاضبين من حكم البراءة، إذ انتشرت الهتافات المناهضة للرئيس السابق ووزير الداخلية حبيب العادلي، ما أدى إلى تدخل قوات الأمن التي فرقت الجماهير مستخدمة الغاز المسيل للدموع وخرائط المياد. ونشر تقرير «غارديان» نقلا عن تصريحات المتحدث باسم وزارة الصحة حسام عبد الغفار لوكالة الإخبارية «رويترز»، وفاة متظاهرين في تلك الاشتباكات التي فضها الأمن.

## البناء

## مبارك بريئاً...والصحافة الغربية تنعى «الربيع العربي»

الأسبق حبيب العادلي ومعاونه أحمد رمزي وعدلي فايد وحسن عبد الرحمن وإسماعيل الشاعر بالبراءة في قضية قتل المتظاهرين إبان ما عُرف بـ«ثورة 25 يناير». وفي هذا الصدد، قالت صحيفة «الموندو» الإسبانية إنّ الحكم بالبراءة كان متوقعا. أما صحيفة «إيه بي سي» الإسبانية حدّرت من الغضب الذي سينتاب ثوار «25 يناير». صحيفة «غارديان» البريطانية حاورت مجموعة



### «تايم»: تبرئة مبارك ضربة أخرى لروح الثورة المصرية

وصفت مجلة «تايم» الأميركية الحكم في قضية محاكمة القرن، والذي قضى بتبرئة الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه ووزير داخلية حبيب العادلي ومعاونه، بأنه ضربة أخرى لروح الثورة المصرية، وينظر إليه كانتكاسة كبرى لما تبقى من حركة «الربيع العربي». ورات الصحفية أن الحكم يمثل ضربة لمصريين كثيرين، الذين شاركوا في الثورة، وطالبوا بمحاكمة مبارك عن 30 سنة من الحكم الفععي، وعن قتل أكثر من 800 متظاهرا خلال الثورة. كما نقلت عن سارة لي وانسون، المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة «هيومان رايتس ووتش»، أن الحكم يمثل صغعة جديدة لكل مصري آمن بأن الثورة يمكن أن تحقق العدالة في حياته. وتابعت «تايم»، إن إسقاط الاتهاماتعتبر انتكاسة أخرى لما تبقى من روح الثورة الأهم في «الربيع العربي»، فعدت من التغييرات المؤسسية التي أسفرت عنها الثورة تم التراجع عنها. وأشارت إلى ظهور مبارك في قاعة المحكمة، أمس، وقالت إنه ارتدى نظارته الشمسية ولم يبد انفعالا كبير.

كما رصدت المجلة الاحتجاجات التي حدثت في ميدان التحرير بعد ساعات من صدور الحكم، ونقلت عن أحد المحتجين قوله: أريد أن أ طرح سؤالاً، كيف مات المتظاهرون، هل كان ما حدث فوتوشوب، أم أنهم قتلوا أنفسهم؟».

واعتربت المجلة الأميركية أن حكم المحكمة هو الحلقة الأحدث في ملحمة قانونيّة طويلة ومعقدة من المرحح أن تستمر مع إعلان النائب العام أمس عن عزمه الطعن على الحكم.. كما رأت أن الحكم جزءٌ مما ستباسته بالتفاعل المعقد بين القضاء والحكومة.



### «صنداي تلغراف»: تبرئة مبارك ختمٌ قضائيّ على انتكاس الثورة

نشرت صحيفة «صنداي تلغراف» البريطانية مقالاً تحليلياً تطرّق فيه كاتبه، ريتشارد سينيسر، إلى قرار محكمة مصرية تبرئة الرئيس الأسبق حسني مبارك من التهمة الموجهة إليه بالآثار لقتل متظاهرين في الانتفاضة التي انتهت بتجنحه عن متصّله.

ويقول كاتب المقال إن قرار المحكمة يعيد العجلة دورة كاملة إلى الوراء، وأنّه سيُنظر إليه، من طرفي السياسة المرقّعة في مصر، على أنّه وضع ختم قضائيّ على انتكاس الثورة.

ويصف الكاتب يوم الغضب 28 كانون الثاني 2011 في مصر بأنه كان من أكثر لحظات التاريخ المعاصر في الروعة والدراما. إذ تراجعت قوات شرطة مبارك مروهبة الجانب أمام آلاف المحتجين الذين احتشدوا في مواجهة الغازات المسيلة للدموع وخرائط المياد. ويشير سينسر إلى أنّه بعيداً عن كاميرات كانت هناك قصة أخرى، إذ شرعت حشود، في أضرام النار بمراكز الشرطة في ضواحي القاهرة ومدن أخرى، بينما راحت قوات الأمن تطلق النار على المحتجين مباشرة.

ويطرح ريتشارد سينسر التساؤل في شأن من أعطى الأوامر بإطلاق النار، هل جاءت من القمّة؟

ويجب أن تركيبة المسؤولية السياسية في مصر تجعل من المستحيل الاتكون الأوامر صدرت من القمّة، لكن قرار المحكمة يفيد بأن الأوامر لم تصدر مباشرة من القمّة.

ويضئ الكاتب قبلاًل أن من المستحيل سياسياً أن يدفع مبارك وزير داخلية، حبيب العادلي، فمناً قضائياً لما وقع في تلك الأيام.

ويضيف كاتب المقال أن الأهم من ذلك كله أن الرئيس القوي الحالي، عبد الفتاح السيسي، وصل إلى منصب من خلال الأسلوب المتشدّد الذي اتخذّه في التعامل مع المحتجين على الانقلاب العسكري الذي جاء به إلى الحكم. فقد قتل ألف متجنّف في آب من العام الماضي، ولكن مصدر الأوامر بإطلاق النار معروف ومسجّل هذه المرة، بحسب الكاتب.



### صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

### «آيزنكوت» خلخاً لغانتس

### في رئاسة الأركان

أعلن مكتب وزير الأمن «الإسرائيلي» «موشيه يعالون، اختيار نائب رئيس هيئة أركان الجيش، اللواء غادي آيزنكوت، كالمرشح المفضل لتولي رئاسة هيئة أركان الجيش خلفاً للرئيس الحالي للأركان، بيني غانتس.

وقال مصدر أمني رفيع المستوى لموقع صحيفة «هآرتس» العبرية إنه جرى الاتفاق على اختيار آيزنكوت (54 سنة) لرئاسة الأركان في أعقاب اجتماع عقد صباح اليوم بحضور يعالون ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وآيزنكوت نفسه.

وإجري نتنياهو يوم الجمعة الماضي محادثات مع المرشحين لرئاسة الأركان آيزنكوت واللواء يائير نايفه، كما التقى قائد الجبهة الشمالية السابق، يائير غولان، قبل اتخاذ قراره. ورجحت مصادر أن يتولى غولان منصب نائب رئيس هيئة أركان الجيش.

### تراجع شعبية نتنياهو

أظهر استطلاع للرأي حدوث تراجع كبير في شعبية رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، فيما رجح مقرّبون منه أن «إسرائيل» أصبحت في خضمّ معركة انتخابات عامة مبكرة بنسبة 98 في المئة.

وتصاعدت حدّة التوتر في الائتلاف الحكومي بين نتنياهو ورئيس حزب «بيش عتيد» وزير المالية يائير لابيد، خلال نهاية الأسبوع الماضي. وهاجم الاثنان بعضهما بشكل شخصي وشديد.

ونقلت صحيفة «هآرتس» العبرية عن مقرّبين من نتنياهو قولهم إنه ما زال في الإنكلاف لألّ الشرح في الائتلاف، وقالت: «لكن على الأرجح أننا أصبحنا داخل انتخابات بنسبة 98 في المئة، والتصويت على مشروع قانون القومية (إسرائيل دولة الشعب اليهودي) سيؤجّل مرة أخرى ولن يجري هذا الأسبوع، وعلى الأرجح أن حسماً ما إن كانا سنذهب نحو انتخابات أقرب مما كان في الماضي.»

ووفقاً للصحيفة، فإن نتنياهو قال لمقرّبين منه في اجتماعات مغلقة إن ما لا يمكن الموافقة عليه غياب القدرة على الحكم. لا يمكن الاستمرار بهذا الوضع. «وإذا اتضح لي في الأيام القريبة أنه ليس في الإمكان التوصل إلى قواعد لعبة منفق عليها مع كتلة (بيش عتيد)، فسأضطر إلى تقديم الانتخابات. لست متمسكاً بالكرسي».

وفي موازاة ذلك، أظهر استطلاع للرأي نشرته «هآرتس»، حدوث تراجع في شعبية نتنياهو. وجاء في الاستطلاع أنّ 38 في المئة راضون من أداء نتنياهو، بينما كانت هذه النسبة 50 في المئة في نهاية العوان على غزة، نهاية آب الماضي، وقبل ذلك وصلت إلى 77 في المئة في بداية آب، ما يعني تراجع شعبيته 40ب نقطة تقريباً خلال أربعة شهور.

وقال 42 في المئة في الاستطلاع نشر في نهاية آب، إن نتنياهو هو الأسبق لمنصب رئيس الحكومة، بينما تراجعت هذه النسبة في الاستطلاع الحالي إلى 35 في المئة.

وقال 47 في المئة إنه حان الوقت لكي يتجنّح نتنياهو عن ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة، فيما قال 46 في المئة إن عليه أن يناهس على المنصب. وعلى رغم ذلك فإن نتنياهو لا يزال يعتبر أكثر سياسيّ مناسب لرئاسة الحكومة، وفق ما كتبت الصحيفة.

### لابيد: الفيتو الأميركي غير مضمون

أكد وزير المالية «الإسرائيلي»، يائير لابيد أنّ العلاقات الأميركية «الإسرائيلية» وصلت إلى الحضيض. وقال إن استخدام الولايات المتحدة حق النقض الفيتو على القرار الفلسطيني لم يعد مضموناً كما في السابق.

وشنّ لابيد هجوماً على رئيس الحكومة «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو خلال مشاركته في منتدى السبت الثقافي، واتهمه بأنه راضخ لأهواء عدد من أعضاء مركز «اليهود» المنشغلين بالسياسة الصغيرة واستطلاعات الرأي ويخوضون فقط صراع البقاء السياسي.

وقال لابيد إن كل القضايا عالقة ونتنياهو يقف جانبا: الموازنة العامة، علاقات «إسرائيل» الدولية، أمن «الإسرائيليين» الشخصي، قضايا السكن وأمور أخرى. وأوضح أنّه لا يعتزّم الانسحاب من الائتلاف، وقال إنه لا يخشى الانتخابات، لكن هذا ليس ما تحتاجه «إسرائيل» اليوم.

### وقف السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني

### مع «إسرائيل» يُوَدَّى إلى تدهور الوضع

في أعقاب تهديد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بوقف التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، قال مسؤول أمنيّ «إسرائيلي» إن تطبيق هذا التهديد ووقف التنسيق، من شأنهما أن يؤديا إلى تدهور الوضع الأمني في الضفة الغربية.

وقال المسؤول «الإسرائيلي» لـ«الإذاعة العامة الإسرائيلية»، إنه حتى الآن لم يطروا أي تغيير على مستوى التنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية، وإن الاتصالات بين قادة الجيش وجهاز الأمن وبين قادة أجهزة الأمن الفلسطينية مستمرة كالعادت. وأضاف أنه منذ بداية العدوان على قطاع غزة، وحتى الآن اعتقلت السلطة الفلسطينية أكثر من 200 ناشط في حركة حماس في الضفة. وهذد عباس أمس بأنه في حال لم يصادق مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار بتحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية، فإن السلطة قد توقف التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، ويشار إلى أنه في أعقاب الاعتداءات «الإسرائيلية» المتكررة على الفلسطينيين في الضفة والقطاع صار وقف التنسيق الأمني مطلباً شعبياً فلسطينياً.

### «إسرائيل» تحقّق في أبناء

### اختطاف مجنّدة في سورية

أعلنت وزارة الخارجية «الإسرائيلية» أمس الأحد، فتح تحقيق فوريّ في أبناء تحذّدت عن اختطاف «إسرائيلية» انضمت إلى الأكراد في حربيه ضدّ تنظيم «داعش» في سورية.

وفي بيان صادر عنها، نقلته «القتاة السابعة الإسرائيلية»، قالت وزارة الخارجية «الإسرائيلية»، إنها شرعت بالتحقيق الفوري في الأبناء التي تناقلتها وسائل إعلام عربية، عن اختطاف مجموعة من الأكراد مواطنة «إسرائيلية» في الأراضي السورية تدعى جيل روزنبريغ.

وكانت وسائل إعلام «إسرائيلية» قد أشارت مطلع الشهر الجاري إلى انضمام «الإسرائيلية» جيل روزنبريغ إلى صفوف مقاتلين أكراد في سورية للمشاركة في الحرب ضدّ «داعش».

وحظي انضمام روزنبريغ للقتال ضدّ «داعش» حينذاك بتغطية إعلامية «إسرائيلية» كبيرة، إذ تصدر عنوان «الإسرائيلية الأولى التي قتالت داعش» عدداً من الصحف العبرية.

## تقرير



الصحافيون ومناصب المرأة ليسوا فقط الذين يُغضبون الرئيس، فلدَى الرئيس ما يقوله عن القضاء والقانون. وبعد أن قرّر مجلس الدولة وهو السلطة القضائية الاعلى في البلاد، تأجيل تنفيذ مشروع بنائي ضخم بجانب مطار «غلّتا»، في اسطنبول بسبب دعاوى قدمها المهندسون ضد خطة البناء، إذ قال أردوغان إن القوانين في الدولة ليست مهمة إذا كان من يطبقها يتصرّف بمصاديقه. وأضاف إن بعض قرارات المحكمة في خيانة للوطن. ولدى أردوغان حساب طويل مع المحاكم في تركيا بسبب كشف قضايا الفساد التي يشتهى بها وزراء في حكومته، بل هو نفسه، وبسبب التجربة التي منحتها المحكمة لمجموعة كبيرة من المواطنين الذين أُعتقلوا في التظاهرات الكبيرة في «بارك غازي» قبل نحو ستة احتجاجاً على نيّة أردوغان إقامة مركز تجاري كبير بدلاً من هذه الحديثة.

كلام أردوغان ضد قرارات مجلس الدولة زاد من الشعور أنه كرئيس

## أردوغان يتصرّف كالسلطان

كتب تسفي برئيل في صحيفة «هآرتس» العبرية:

«الجنة تحت أقدام الأمهات، قِيلَت قديميّ أيّ لأن راحة الجنة انبعثت منهنّ»، هذا ما قاله رجب طيب أردوغان هذا الأسبوع في اسطنبول. إذ ناشئ مكانة المرأة التركية، ولكن النساء اللواتي توطن التقدير الكبير لهنّ ولقدرتهن سمعن من أردوغان: لا يمكن تشغيل النساء والرجال في الوظائف نفسها، هذا مناقض للطبيعة لأن طبيعة الرجال مختلفة عن طبيعة النساء. الدين الإسلامي يوضّح مكانة المرأة في المجتمع: الأمومة. البعض يفهمون ذلك والبعض لا يفهمونه. والذين لا يفهمون ذلك هنّ المناصرات لحقوق المرأة ومن أجلهن أوجد أردوغان نظرية اجتماعية جديدة: الطريقة الصحيحة للنظر في موضوع المساواة هي المساواة بين النساء والرجال.

الكثير من المساواة موجود في نظرية أردوغان، وهو يتطلب النساء بولادة على الأقل ثلاثة أولاد، ويعتبر الإجهاض قتل. قبل سنتين حينما كان أردوغان رئيساً للحكومة قدّم خطة تمنع الإجهاض بعد أربعة أسابيع من الحمل، وهذا يناقض الإذن الذي أعطى في عام 1983 والذي يسمح بالإجهاض حتى الأسبوع العاشر.

أردوغان يحبّ النساء الأمهات، وقد أظهر ذلك عام 2008 حينما أعلن أن يوم الأمّ هو إهانة لأمّ، كونه يأتي فقط مرة واحدة في السنة. وبعد ذلك بثلاث سنوات وضع المنتدى الاقتصادي العالمي تركيا في المرتبة الـ 120 من أصل 136 دولة على سلم الفوارق الاجتماعية. 800 امرأة تركية قتلن في السنوات الخمس الأخيرة، وأكثر من 28 ألف امرأة عاتين من العنف داخل العائلة. وقبل ثلاثة أشهر فألخ نائب رئيس الحكومة لونت أريجن بمطلبه الجديد: «يجب ألاّ تضحك النساء بصوت عال، علينا الحفاظ على مبادئنا الأخلاقية». ورداً على ذلك كانت، ردود فعل كثيرة من النساء اللواتي ضحكن بصورة متعمدة على صفحات «تويتر».

«المبادئ الأخلاقية»، مصطلح يتعرّز أكثر فأكثر في تركيا من دون أن يقوم بتعريفه أحد. وقد تقرّر مؤخراً أن الغرياء الذين يتزوجون من مواطنين أترك يجب أن يملوا بامتحن المحافظة على الأخلاق كشرط للحصول على الجنسية. «اعتقد أنهم سيطلبون من الشخص تقديم شهادة حسن سلوك بعدم قيامه بمخالفة اخلاقية في بلاده. ويمكن أيضاً أن يبدأوا بمراقبته في الشارع من أجل التأكد من أنه لا يقوم بتبقيল زوجته علناً»، هذا ما قاله أحد الصحافيين الأتراك لصحيفة «حآرتس».«إنه إذا كان من الطبقة التي لا تستعدون لانتقاد السلطة يفضلون عمل ذلك من دون ذكر أسمائهم، لا سيما بعد إقالة ثلاثة من محرري شبكة «ستار»، التي يملكها رجل أعمال هو أندم سنجق، وهو مقرّب من أردوغان. والثلاثة ليسوا الأوائل الذين يُطردون بسبب النقد أو الكتابة بخلاف رغبة الرئيس. وقد سبقهم العشرات من الصحافيين الذين فقدوا وظائفهم».